

CWS\14\12

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 25 سبتمبر 2026

اللجنة المعنية بمعايير الويبو (لجنة المعايير)

الدورة الرابعة عشرة
جنيف، من 23 إلى 27 نوفمبر 2026

تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن تبادل بيانات الملكية الفكرية

وثيقة من إعداد الأمانة

ملخص

1. أجرت الأمانة تحليلاً لنتائج الدراسة الاستقصائية بشأن ممارسات تبادل بيانات الملكية الفكرية بين مكاتب الملكية الفكرية، وهي تعرض النتائج التي خلصت إليها الدراسة على اللجنة المعنية بمعايير الويبو (لجنة المعايير) لتنظر فيها وتوافق على نشرها.

معلومات أساسية

2. في الدورة الثالثة عشرة للجنة المعايير التي عُقدت في نوفمبر 2025، طلبت اللجنة من فرقة العمل المعنية بتبادل بيانات الملكية الفكرية التابعة لها إعداد استبيان خاص بالدراسة الاستقصائية لجمع معلومات بشأن الممارسات الحالية لمكاتب الملكية الفكرية واقتراحاتها فيما يتعلق بتسهيل تبادل بيانات الملكية الفكرية. علاوة على ذلك، طلبت لجنة المعايير من الأمانة أن تصدر تعميماً تدعو فيه مكاتب الملكية الفكرية إلى الرد على هذه الدراسة الاستقصائية (انظر (ي) الفقرة 91 من الوثيقة CWS/13/33).

3. بناءً على ذلك، أعدت فرقة العمل المعنية بتبادل بيانات الملكية الفكرية الاستبيان الخاص بالدراسة الاستقصائية لجمع معلومات بشأن الآليات الحالية التي تعتمد عليها مكاتب الملكية الفكرية في تبادل بيانات الملكية الفكرية واستخدامها، بصفتها مقدماً و/أو مستفيداً، من أجل تحديد الفرص المتاحة لتحسين الممارسات الدولية المتعلقة بتبادل بيانات الملكية الفكرية والمواءمة بينها.

4. وفي إطار إعداد الاستبيان الخاص بالدراسة الاستقصائية، ركزت فرقة العمل المعنية بتبادل بيانات الملكية الفكرية على المجالات الموضوعية التالية:

- جمع معلومات متسقة وشاملة عن الممارسات الحالية لمكاتب الملكية الفكرية في مجال تقديم بيانات الملكية الفكرية وجمعها؛
- تحديد التحديات والعوائق التي تواجهها مكاتب الملكية الفكرية فيما يتعلق بتقديم بيانات الملكية الفكرية وجمعها أيضاً، بما في ذلك البيانات ذات الطبيعة التقنية أو القانونية أو السياسية أو المرتبطة بالموارد؛

- فهم ممارسات المكاتب وتوقعاتها وسياساتها فيما يتعلق باستخدام بيانات الملكية الفكرية وإعادة توزيعها والمعاملة بالمثل؛
- فهم توقعات المكاتب فيما يتعلق بصياغة توصيات من شأنها تحسين عملية تبادل بيانات الملكية الفكرية على الصعيد العالمي، إلى جانب المساهمة في تعزيز كفاءة نظم معلومات الملكية الفكرية وتيسير النفاذ إليها وتحسين قابليتها للتشغيل البيئي؛
- جمع معلومات بشأن الحلول المحتملة، بما في ذلك إمكانية وضع معيار جديد للويو وإنشاء منصات للتواصل وتحسين البنية التحتية لتبادل بيانات الملكية الفكرية.

نتائج الدراسة الاستقصائية

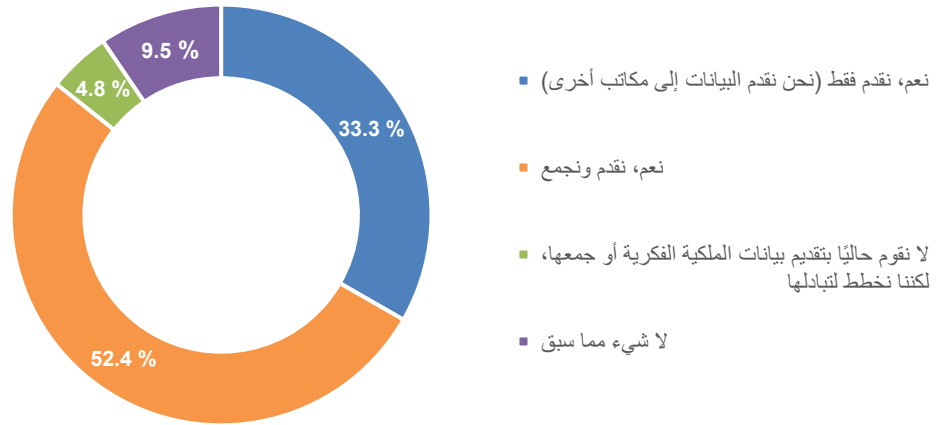
5. في يونيو 2026، أصدرت الأمانة التعميم [CWS.211](#) داعيةً فيه مكاتب الملكية الفكرية إلى المشاركة في الدراسة الاستقصائية بشأن تبادل بيانات الملكية الفكرية. وقد أجريت الدراسة الاستقصائية في الفترة من يونيو إلى أغسطس 2026. وفي وقت إعداد هذه الوثيقة، كانت الأمانة العامة بصدد الانتهاء من نشر الردود الفردية والنتائج المستخلصة. وستُتاح هذه المواد، إلى جانب الاستبيان الخاص بالدراسة الاستقصائية، في [الجزء 7 من دليل الويبو للمعلومات والتوثيق](#) في مجال الملكية الفكرية، ضمن قسم جديد هو "الجزء 7.20"، بعنوان *ممارسات تبادل بيانات الملكية الفكرية*.
6. وقد شارك في الإجابة على الدراسة الاستقصائية ما مجموعه 42 مجيباً، بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية للبلدان التالية: الجزائر، وأستراليا، وأذربيجان، والبحرين، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، والبرازيل، وبلغاريا، وكندا، وتشيلي، والصين، وكوستاريكا، وكرواتيا، والجمهورية التشيكية، والدنمارك، وغينيا الاستوائية، وإستونيا، وفرنسا، وجورجيا، وألمانيا، وهنغاريا، والهند، وأيرلندا، وإسرائيل، وجامايكا، واليابان، ولاتفيا، وليتوانيا، والمكسيك، وموزمبيق، ونيوزيلندا، والنرويج، وعمان، وباراغواي، وبيرو، والفلبين، وبولندا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، وصربيا، وسنغافورة، وسلوفاكيا، وإسبانيا، وسريلانكا، والسويد، وتركيا، والمملكة المتحدة، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية؛ والمنظمات التالية: المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات، والمكتب الأوروبي للبراءات، ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية.
7. وقد أجرت فرقة العمل المعنية بتبادل بيانات الملكية الفكرية مراجعة لنتائج الدراسة الاستقصائية، بما في ذلك النتائج الرئيسية والتحديات التي أشار إليها المشاركون في الدراسة، إلى جانب الحلول المقترحة لتحسين تبادل بيانات الملكية الفكرية. وركزت مناقشات فرقة العمل على جودة البيانات وقابلية التوافق بين الأنساق وطرق التسليم، والاعتبارات القانونية والسياسية، والمعاملة بالمثل، وإعادة التوزيع، فضلاً عن إمكانية صياغة توصيات أو وضع معيار جديد للويو بهدف تعزيز تبادل بيانات الملكية الفكرية بشكل أكثر اتساقاً وكفاءة بين المكاتب والمنظمات.

تحليل الدراسة الاستقصائية

8. ستعرض الأمانة أدناه تحليلاً للردود الواردة على الدراسة الاستقصائية، لتتظنر فيها لجنة المعايير.

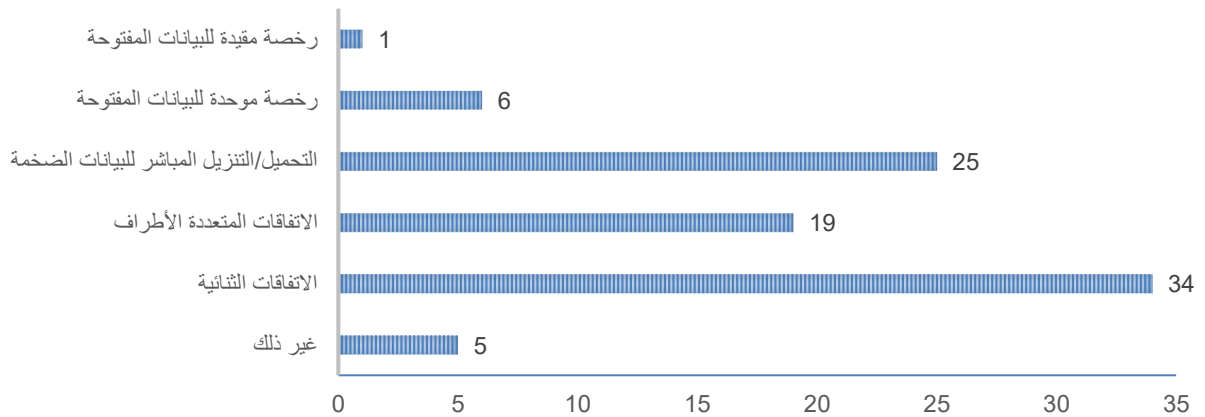
أنواع بيانات الملكية الفكرية المتبادلة

9. تُظهر نتائج الدراسة الاستقصائية أن تبادل بيانات الملكية الفكرية يُعد ممارسة راسخة ومستخدمة على نطاق واسع بين المكاتب والمنظمات. ومن بين 42 مجيباً، يتبادل 36 منهم حالياً (أي ما نسبته 85.7 في المائة) بيانات الملكية الفكرية. كما يقدم 14 مجيباً (33.3 في المائة) البيانات فقط، في حين يقدم 22 مجيباً آخر البيانات ويجمعها أيضاً. ولم يذكر أي مجيب أنه يجمع البيانات دون تقديمها في المقابل، مما يشير إلى أن علاقات تبادل البيانات نادراً ما تكون أحادية الاتجاه من وجهة نظر الجهة المتلقية. وهناك أيضاً مجيبان (4.8 في المائة) لا يتبادلان حالياً البيانات ولكنهما يخططان لذلك، في حين أفاد 4 مجيبين (9.5 في المائة) بعدم مشاركتهم في عملية تبادل البيانات. وترد هذه النتائج في الشكل 1.



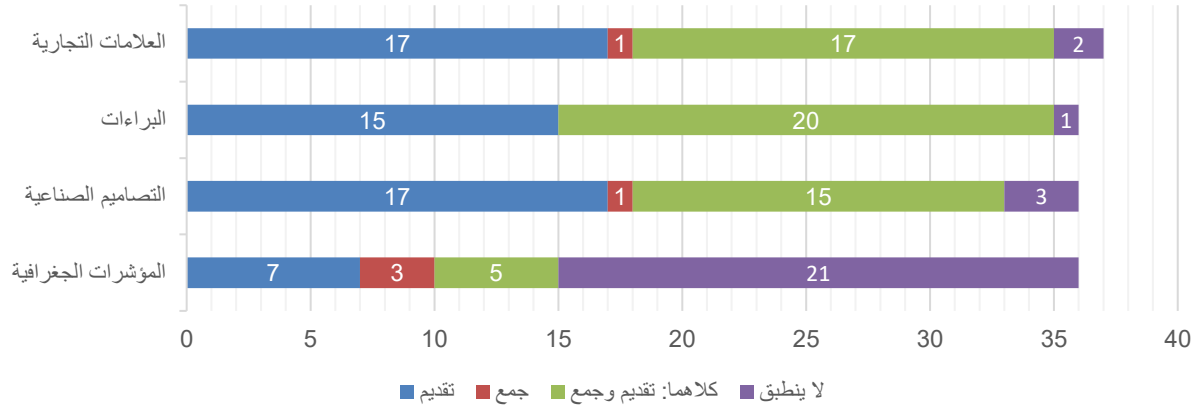
الشكل 1: المشاركون في الدراسة الاستقصائية الذين يتبادلون بيانات الملكية الفكرية

10. وشكلت الاتفاقات الثنائية الأساس القانوني الأكثر شيوعاً لتبادل بيانات الملكية الفكرية، وفقاً لما أشار إليه 34 مجيباً، يلي ذلك عمليات التحميل أو التنزيل المباشر للبيانات الضخمة (25 مجيباً)، ثم الاتفاقات المتعددة الأطراف (19 مجيباً). ولا تزال ترتيبات ترخيص البيانات المفتوحة نادرة نسبياً، إذ أفاد 6 مجيبين باستخدام رخصة موحدة للبيانات المفتوحة، في حين أفاد مجيب واحد فقط باستخدام رخصة مقيدة للبيانات المفتوحة. وترد هذه النتائج في الشكل 2.



الشكل 2: الأساسات القانونية والترتيبات الخاصة بتبادل بيانات الملكية الفكرية

11. ومن بين مجالات الملكية الفكرية الأربعة التي شملتها الدراسة الاستقصائية، جاءت بيانات البراءات في مقدمة البيانات المتبادلة، سواء من ناحية تقديمها أو جمعها، وفقاً لما أشار إليه 35 مجيباً. وتجدر الإشارة إلى أن نماذج المنفعة كانت تُعتبر بمثابة براءة اختراع. وجاءت بيانات العلامات التجارية في المرتبة التالية مباشرة، بحسب ما أشار إليه 34 مجيباً، تليها بيانات التصميم الصناعي (33 مجيباً). وقد تبادل عدد أقل بكثير من ذلك (15 مجيباً) البيانات المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية، في حين أشار 21 مجيباً إلى أن هذا المجال لا ينطبق على عملهم. ويشير الارتفاع المستمر لمستويات تبادل البيانات بشأن البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية إلى أن الممارسات في هذه المجالات هي ممارسات راسخة ومتكاملة على نطاق واسع ضمن الأطر التشغيلية لمعظم المجيبين. كما تشير الاختلافات الطفيفة بين هذه المجالات الثلاثة إلى وجود مستوى ناضج ومتجانس نسبياً من المشاركة عبر هذه الأنواع من الملكية الفكرية. وترد هذه النتائج في الشكل 3.



الشكل 3: تبادل بيانات الملكية الفكرية بحسب مجال الملكية الفكرية

12. فيما يتعلق بالبراءات، جاءت البيانات الببليوغرافية في مقدمة أنواع البيانات المتبادلة (35 مجيباً)، يلي ذلك بيانات المنشورات ذات النص الكامل (34 مجيباً). ويتم تبادل البيانات المتعلقة بالمنشورات ذات الصور الكاملة والرسومات أو الصور ثنائية الأبعاد أو ثلاثية الأبعاد من قبل 32 مجيباً لكل منها. ويتبادل 27 مجيباً بيانات قوائم التسلسل، في حين يتبادل 27 مجيباً بيانات الوضع القانوني. ويتبادل 23 مجيباً معلومات الاقتباس المستمدة من البحث أو الفحص. وقد تبين وجود مستويات أكثر انخفاضاً في تبادل أنواع البيانات المتعلقة بعمليات محددة والبيانات المتعلقة بالقيمة المضافة: إذ يتبادل 20 مجيباً تقارير الفحص أو البحث، ويتبادل 20 مجيباً البيانات الإحصائية، ويتبادل 17 مجيباً الإجراءات الإدارية.

13. وفي مجال العلامات التجارية، جاءت البيانات الببليوغرافية (34 مجيباً)، وبيانات تمثيل العلامة (31 مجيباً)، وبيانات الوضع القانوني (29 مجيباً) في مقدمة البيانات الشائعة التبادل (سواء من ناحية جمعها أو تقديمها)، مما يعكس دورها الأساسي في عمليات التسجيل والنشر. وأظهرت بيانات المنشورات ذات النص الكامل مستوى أقل للتبادل (20 مجيباً)، في حين أظهرت أنواع أخرى من البيانات مستوى تبادل أقل بكثير، إذ يتبادل 17 مجيباً البيانات الإحصائية، ويتبادل 14 مجيباً الإجراءات الإدارية، كما يتبادل 7 مجيبين فقط تقارير الفحص أو البحث، وهو أدنى معدل بين جميع أنواع بيانات العلامات التجارية.

14. وفي مجال التصميم الصناعي، جاءت البيانات الببليوغرافية (33 مجيباً)، وبيانات تمثيل التصميم (30 مجيباً)، وبيانات الوضع القانوني (28 مجيباً) في مقدمة أنواع البيانات المتبادلة، وهو ما يعكس الاتجاهات الملحوظة في مجال البراءات والعلامات التجارية. كما تبين من بيانات المنشورات ذات النص الكامل والبيانات الإحصائية أن التبادل كان محدوداً بشكل أكبر (19 مجيباً و17 مجيباً، على التوالي). وكما هو الحال في أماكن أخرى، كانت أنواع البيانات المتعلقة بعمليات محددة هي الأقل تبادلاً، إذ لم يقدم سوى 11 مجيباً ردوداً بشأن الإجراءات الإدارية، ولم يقدم سوى 6 مجيبين ردوداً بشأن تقارير الفحص أو البحث.

15. وبشكل عام، كانت مستويات تبادل البيانات في مجال المؤشرات الجغرافية أقل بشكل ملحوظ، مما يشير إلى وجود عدد قليل من المجيبين الذين يطبقون أنظمة المؤشرات الجغرافية. وقد جاءت البيانات الببليوغرافية في مقدمة البيانات المتداولة (14 مجيباً)، يلي ذلك بيانات تمثيل المؤشرات الجغرافية (12 مجيباً)، ثم بيانات الوضع القانوني (11 مجيباً). ويتبادل 7 مجيبين بيانات المنشورات ذات النص الكامل والبيانات الإحصائية على حد سواء، بينما مثلت الإجراءات الإدارية أقل أنواع البيانات تبادلاً بشكل عام (مجيبيان).

16. وفيما يتعلق بفئات أنساق الملفات التي شملتها الدراسة الاستقصائية، أظهرت أنساق الوثائق والأرشيف أعلى معدلات اعتماد في ممارسات تبادل بيانات الملكية الفكرية وأكثرها توحيداً، إذ تصدر نسق "XML" (36 مجيباً) ونسق "PDF" (31 مجيباً) مقدمة الأنساق الأكثر استخداماً، يلي ذلك ضغط البيانات والأرشفة باستخدام نسق "ZIP" (21 مجيباً) لنقل البيانات الضخمة، في حين شهدت أنساق مثل نسق "JSON" (14 مجيباً)، ونسق "CSV" (11 مجيباً)، ونسق "DOCX" (9 مجيبين) معدلات استخدام أكثر اعتدالاً. وبالنسبة للصور ثنائية الأبعاد، جاء نسق "JPEG" (34 مجيباً) ونسق "TIFF" (26 مجيباً) في مقدمة الأنساق الأكثر اعتماداً، وعلى الرغم من استخدام نسق "PNG" (21 مجيباً) بشكل شائع أيضاً، أشار مجيبان إلى أن هذا النسق لا ينطبق عليهما. كما شهدت أنساق الصوت والفيديو والوسائط المتعددة معدل اعتماد إجمالي أقل بكثير، إذ أشار 15 مجيباً إلى أن هذه الفئة لا تنطبق عليهم؛ أما بالنسبة للمجيبين الذين يتبادلون بيانات الوسائط المتعددة، فقد جاءت أنساق "MP3" (16 مجيباً) و"MP4" (12 مجيباً) في مقدمة الأنساق الأكثر شيوعاً، ويرتبط ذلك على الأرجح بتمثيل العلامات الصوتية.

17. وكانت أنساق النماذج والصور ثلاثية الأبعاد هي الفئة الأقل انتشاراً، إذ أفاد 27 مجيباً بعدم انطباقها على حالتهم، على الرغم من أن نسق "OBJ" و"STL" (8 مجيبين لكل منها) كانا ضمن الأنساق الأكثر استخداماً بالنسبة لعدد قليل من المجيبين، مما يشير إلى أن

تبادل البيانات ثلاثية الأبعاد لا يزال ممارسة ناشئة ترتبط في المقام الأول بتسجيل التصميمات الصناعية. كما أشار بعض المجيبين إلى ممارسات إضافية تتعلق بالأنساق، بما في ذلك أنساق الصور البديلة، ونسق "GIF" من غير أنساق الحركة للعلامات التجارية، ونسق "PDF" ثلاثي الأبعاد، ونسق "URL" لتسليم المرفقات، إلى جانب خطط لاعتماد نماذج ثلاثية الأبعاد في المستقبل للتصاميم الصناعية.

18. وفيما يتعلق بمعايير الويبو المستخدمة في تبادل بيانات الملكية الفكرية، كان معيار الويبو ST.96 (معالجة معلومات الملكية الفكرية باستخدام لغة الترميز XML) هو الأكثر استخداماً؛ إذ طبقه 18 مجيباً في مجال العلامات التجارية، كما تم تطبيقه في مجالي البراءات والتصاميم الصناعية (17 مجيباً لكل منهما). وقد أظهر معيار الويبو ST.97 (معالجة بيانات الملكية الفكرية باستخدام نسق JSON) مستوى تنفيذ أقل نسبياً، إذ طبقه 7 مجيبين فقط في البراءات، ومجيبان اثنان في كل من العلامات التجارية والحقوق الصناعية، ومجيب واحد فقط في المؤشرات الجغرافية، في حين أفاد 29 مجيباً بأن معيار الويبو ST.97 لا ينطبق عليهم، مما يسلط الضوء على أن المعايير القائمة على نسق "JSON" لا تزال في مراحلها الأولى مقارنةً بالمعايير القائمة على نسق "XML". ومن بين عدة معايير، جاء معيار الويبو ST.36 (معالجة معلومات البراءات باستخدام لغة الترميز الموسعة XML) ومعيار الويبو ST.26 (عرض قوائم تسلسل النويدات والأحماض الأمنية باستخدام لغة الترميز الموسعة XML) في مقدمة المعايير الأكثر استخداماً (25 مجيباً و24 مجيباً على التوالي)، يلي ذلك معيار الويبو ST.37 (ملفات الإدارة لوثائق البراءات المنشورة) الذي أشار إليه 21 مجيباً، في حين اعتمد 14 مجيباً معيار الويبو ST.27 (تبادل بيانات الوضع القانوني للبراءات).

19. وقد شهدت معايير الويبو المتعلقة بالعلامات التجارية والتصاميم مستوى اعتماد معتدل، بما في ذلك معيار الويبو ST.66 (معالجة معلومات العلامات التجارية باستخدام لغة الترميز الموسعة XML) الذي يتبناه 16 مجيباً، ومعيار الويبو ST.86 (معالجة معلومات التصميمات الصناعية باستخدام لغة الترميز الموسعة XML) الذي يتبناه 15 مجيباً. أما المعايير الأخرى للويبو، مثل المعيار ST.91 (توصيات بشأن النماذج الرقمية ثلاثية الأبعاد والصور ثلاثية الأبعاد) والمعيار ST.69 (الإدارة الإلكترونية لعلامات الحركة وعلامات الوسائط المتعددة)، فقد أشار 5 مجيبين فقط إلى اعتمادهما. وأشار 4 مجيبين فقط إلى أنه لا ينطبق أي معيار من معايير الويبو على عملياتهم، مما يؤكد الأهمية الكبيرة التي تكتسبها معايير الويبو فيما يتعلق بتبادل بيانات الملكية الفكرية بشكل عام.

أسباب جمع بيانات الملكية الفكرية

20. بالدرجة الأولى، يجمع المجيبون بيانات الملكية الفكرية من المكاتب الأخرى لأغراض داخلية. ووفقاً لما أشار إليه 20 مجيباً، جاءت أنشطة الفحص، بما في ذلك البحث عن الحالة الفنية السابقة، في مقدمة الأنشطة الأكثر استخداماً. ومن بين الاستخدامات الشائعة الأخرى إعداد التقارير الداخلية والتحليلات (14 مجيباً)، بالإضافة إلى تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي (10 مجيبين). كما أشار عدد قليل من المجيبين إلى استخدام البيانات لأغراض أخرى، مثل دعم أدوات البحث الإقليمية التي تشاركها مع مكاتبها الوطنية.

21. ومن بين الاستخدامات الشائعة أيضاً نشر بيانات الملكية الفكرية المُجمّعة على نطاق أوسع يشمل الجمهور. إذ أفاد 17 مجيباً بأنهم يستخدمون هذه البيانات لإثراء أدوات البحث المجانية المتاحة للجمهور وقواعد البيانات. ويستخدم 5 مجيبين هذه البيانات لإعداد ونشر تقارير ذات قيمة مضافة أو تحليلات إحصائية، في حين أشار 17 مجيباً إلى أن نشر هذه البيانات على نطاق أوسع يشمل الجمهور لا ينطبق على أنشطتهم. كما أشار بعض المجيبين إلى أن البيانات المُجمّعة قد يتم دمجها في منتجات البيانات الضخمة أو استخدامها في أدوات البحث الداخلية وفي الأدوات المتاحة للجمهور أيضاً. وأشار مجيب واحد إلى أن بعض المنشورات الناتجة عن ذلك قد تخضع لرسم.

22. وجاءت إعادة التوزيع الخارجي في مقدمة الاستخدامات الأقل شيوعاً لبيانات الملكية الفكرية المُجمّعة. إذ أشار 6 مجيبين إلى مشاركة التقارير والتحليلات مع أطراف ثالثة، مثل الوكالات الحكومية أو المؤسسات البحثية، في حين أفاد 3 مجيبين فقط بمشاركة البيانات المُجمّعة مع مقدمي البيانات التجاريين. وأشار 25 مجيباً إلى أن إعادة التوزيع الخارجي لا تنطبق على أنشطتهم، مما يشير إلى أن معظم المكاتب تقصر استخدام بيانات الملكية الفكرية المُجمّعة على العمليات الداخلية أو الخدمات الموجهة للجمهور.

23. وبشكل عام، تشير النتائج المحصلة إلى أن المكاتب تسعى بشكل أساسي إلى جمع بيانات الملكية الفكرية لدعم عملياتها الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، يعد النشر العام للبيانات أمراً شائعاً نسبياً، في حين تظل إعادة التوزيع على مقدمي البيانات التجاريين أو الأطراف الثالثة الأخرى أمراً محدوداً. وترد هذه النتائج في الجدول 1 أدناه.

المجموعة	سبب جمع بيانات الملكية الفكرية	العدد
الاستخدام الداخلي	لأغراض الفحص (مثل البحث في الحالة الفنية السابقة والفحص)	20
	لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي التي يستخدمها مكتبنا	10
	لاستخدامها في التقارير الداخلية والتحليلات	14
	استخدامات داخلية أخرى (يُرجى التحديد)	2
	لا ينطبق	13
النشر العام	للنشر على أدوات البحث وقواعد البيانات العامة المجانية التابعة لمكتبنا	17
	لإعداد ونشر البيانات والتقارير والتحليلات الإحصائية ذات القيمة المضافة مجاناً	5
	وسائل أخرى للنشر العام (يُرجى التحديد)	4
	لا ينطبق	17
التوزيع الخارجي	لمشاركتها مع الشركات التجارية المقدمة للبيانات	3
	لاستخدامها في التقارير والتحليلات التي يتم تبادلها مع أطراف ثالثة (مثل الهيئات الحكومية ومؤسسات البحث)	6
	وسائل أخرى لإعادة التوزيع الخارجي (يُرجى التحديد)	5
	لا ينطبق	25

الجدول 1: أسباب جمع بيانات الملكية الفكرية من المكاتب الأخرى

طرقاً أو وسائل تقديم بيانات الملكية الفكرية

24. بالنسبة للطرق المستخدمة حالياً من المجيبين لتقديم بيانات الملكية الفكرية، جاءت بروتوكولات "SFTP" و"FTP" و"FTPS" في مقدمة الأساليب الأكثر استخداماً، إذ اعتمدها 33 مجيباً. كما جاءت واجهات برمجة التطبيقات "API" ضمن الاستخدامات الشائعة أيضاً، (21 مجيباً)، مما يشير إلى تزايد اعتماد بنية تحتية أكثر حداثة لمشاركة البيانات في الوقت الفعلي. وقد أفاد 17 مجيباً بأنهم يقومون بتنزيل الوثائق الفردية مباشرةً من المواقع الإلكترونية للمكتب، في حين كان تنزيل البيانات الضخمة من هذه المواقع أقل شيوعاً إلى حد ما (11 مجيباً). ولا يزال استخدام الوسائط المادية، مثل محركات الأقراص الصلبة أو محركات أقراص USB أو أقراص DVDs/CDS، محدوداً، إذ لم يعتمد هذه الطريقة سوى 6 مجيبين. وقد أفاد عدد قليل من المجيبين (عدد 4) باستخدام طرق أخرى، بما في ذلك مشاركة البيانات القائمة على تقنية سلاسل الكتل، وتنزيل البيانات المفتوحة عبر بوابات مخصصة، والنفذ عن طريق بروتوكول "HTTPS". وبشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أنه في حين تظل بروتوكولات نقل الملفات التقليدية وعمليات التنزيل عبر المواقع الإلكترونية هي الطرق السائدة لتوفير بيانات الملكية الفكرية، فإن عدداً متزايداً من المكاتب بدأ في اعتماد تقنيات أكثر تقدماً، مثل واجهات برمجة التطبيقات "APIs" وتقنية سلاسل الكتل، لدعم ممارسات أكثر ديناميكية وأماناً في مجال تبادل البيانات.

التحديات

25. أفاد المجيبون بوجود مجموعة من التحديات التنظيمية والتقنية المرتبطة بتقديم بيانات الملكية الفكرية إلى المكاتب الأخرى. وجاءت الحاجة إلى التنقية والتصحيح المستمرين للبيانات في مقدمة المسائل الأكثر إلحاحاً (17 مجيباً). بالإضافة إلى ذلك، أشار 11 مجيباً إلى أن جودة البيانات الرقمية لا تزال غير كافية، وأنها تحتاج إلى تصحيح قبل أن يتم مشاركتها. وأشار 7 مجيبين إلى أن عدم كفاية موارد تكنولوجيا المعلومات يعد عائقاً، في حين أفاد 4 مجيبين بأن بعض بيانات الملكية الفكرية لم يتم رقمتها بعد، وبالتالي لا يمكن تبادلها.

26. وقد احتلت الاعتبارات القانونية والسياسية المتعلقة بتوفير بيانات الملكية الفكرية مكانة بارزة أيضاً. إذ جاء الامتثال لمتطلبات حماية البيانات الشخصية في مقدمة المخاوف الأكثر ذكراً في الردود، (25 مجيباً). وأشار 13 مجيباً إلى أنه لا يمكن مشاركة البيانات إلا لأغراض مشروعة، في حين أعرب 11 مجيباً عن مخاوفهم بشأن حقوق الملكية وإعادة التوزيع والإسناد في إطار مشاركة البيانات مع المكاتب الشريكة. وأفاد 8 مجيبين آخرين بوجود مخاوف قانونية تتعلق باستضافة البيانات خارج النطاق الجغرافي لسلطة المكتب مقدم البيانات.

27. ويبدو أن العوائق المالية التي تحول دون توفير بيانات الملكية الفكرية نادرة نسبياً، استناداً إلى الردود الواردة. وأشار مجيبان فقط إلى أن التعامل مع بيانات الملكية الفكرية باعتبارها مصدراً محتملاً للإيرادات يحد من حرية المشاركة، في حين أفاد 36 مجيباً بعدم وجود أي عوائق مالية. وتشير هذه النتائج إلى أن المتطلبات القانونية والسياسية، فضلاً عن المسائل التقنية المتعلقة بجودة البيانات، تشكل عقبات أكبر أمام توفير البيانات مقارنة بالاعتبارات المالية.

28. كما حدد المجيبون عدة تحديات تنظيمية وتقنية تتعلق بجمع بيانات الملكية الفكرية من المكاتب الشريكة. وأشار 9 مجيبين إلى استخدام أنساق بيانات غير قياسية أو غير متوافقة أو غير مألوفة. وأفاد 8 مجيبين بوجود كل من المشكلات التالية لدى المكاتب الشركاء: ضعف جودة البيانات، ومجموعات بيانات غير مكتملة، وتقديم البيانات بشكل غير منظم أو غير متسق، وتوقف تسليم البيانات دون إشعار مسبق، وعدم كفاية الموارد المخصصة لتكنولوجيا المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، أشار 7 مجيبين إلى أن الخبراء من المكاتب الشريكة لم يكونوا متاحين دائماً لتقديم الدعم اللازم.

29. أما التحديات القانونية والسياسية المتعلقة بجمع البيانات، فقد تم الإبلاغ عنها بوتيرة أقل. وقد أُشير إلى المخاوف المتعلقة بحقوق الملكية وإعادة التوزيع والالتزام بمتطلبات حماية البيانات الشخصية (5 مجيبين لكل منها). وأشار 3 مجيبين إلى وجود اختلافات في سياسات تسويق البيانات بين المكاتب الشريكة. وأشار أيضاً إلى المخاوف القانونية المتعلقة بتصحيح بيانات الملكية الفكرية، والقيود المفروضة على استضافة البيانات خارج الولاية القضائية للمكتب الشريك، والشروط التي تحصر استخدام البيانات في غير الأغراض المشروعة (مجيبيان لكل منها).

30. وجاءت القيود المالية مجدداً ضمن التحديات الأقل شيوعاً. وأشار 3 مجيبين فقط إلى أن المكاتب الشريكة ترى أن بياناتها للملكية الفكرية هي مصدر محتمل للإيرادات، مما يحد من حرية الوصول إليها، في حين أفاد 36 مجيباً بعدم وجود عوائق مالية تحول دون جمع بيانات الملكية الفكرية.

31. وبشكل عام، تُظهر النتائج أن التحديات الرئيسية فيما يتعلق بتقديم بيانات الملكية الفكرية وجمعها تبدو ذات طبيعة قانونية وسياسية وتقنية أكثر من أن تكون مالية. وفيما يتعلق بتقديم البيانات، برز بشكل خاص الالتزام بمتطلبات حماية البيانات الشخصية والحاجة إلى التنقية المستمرة للبيانات. وفيما يتعلق بجمع البيانات، تمثلت الصعوبات التشغيلية الرئيسية في عدم توافق الأنساق، وضعف جودة البيانات أو عدم اكتمالها، فضلاً عن عدم انتظام تسليمها أو توقفه. وتؤكد هذه النتائج على الحاجة إلى صياغة شروط أكثر وضوحاً تنظم استخدام البيانات وإعادة توزيعها، وتحقيق المزيد من التوحيد القياسي للأنساق الخاصة بتبادل البيانات، ووضع ترتيبات أكثر موثوقية لمراقبة الجودة والتسليم بين المكاتب الشريكة.

32. وترد هذه النتائج في الجدول 2.

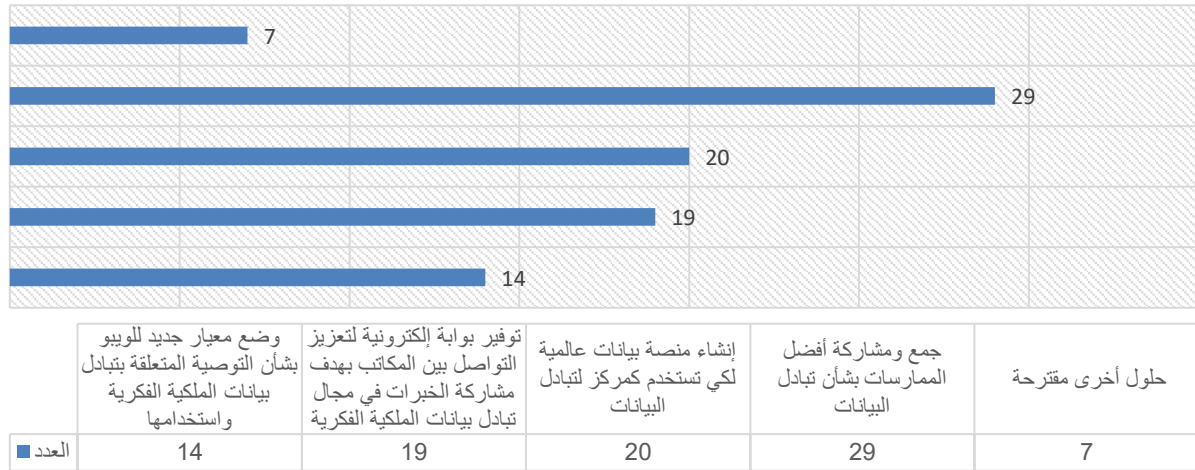
النشاط	فئة التحدي	التحدي المبلغ عنه	العدد
تقديم بيانات الملكية الفكرية	تنظيمية وتقنية	بيانات الملكية الفكرية ليست رقمية، وبالتالي لا يمكن مشاركتها.	4
		بيانات ملكية فكرية رقمية ولكنها ذات جودة ضعيفة وتحتاج إلى تصحيح أولاً	11
		عملية تنقية بيانات الملكية الفكرية وتصحيحها قيد الإجراء	17
		نقص موارد تكنولوجيا المعلومات (قواعد البيانات والأدوات والتخزين، وما إلى ذلك)	7
		استخدام نسق بيانات غير قياسي أو غير متوافق (يُرجى تقديم التفاصيل)	3
		غير ذلك (يُرجى التحديد)	7
		لا ينطبق	14
	قانونية وسياسية	يجب مشاركة بيانات الملكية الفكرية بما يتوافق مع متطلبات حماية البيانات الشخصية المعمول بها	25
		مخاوف قانونية متعلقة بحقوق الملكية وإعادة التوزيع والإسناد	11
		يمكن مشاركة بيانات الملكية الفكرية بشرط استخدامها لأغراض مشروعة	13
		مخاوف قانونية متعلقة بالاستضافة خارج الولاية القضائية لمكتب الملكية الفكرية.	8
		غير ذلك	3
		لا ينطبق	12
		رؤية المكتب أن بيانات الملكية الفكرية مصدر محتمل للإيرادات ولا يمكن مشاركتها مجاناً	2
مالية		غير ذلك	4
		لا ينطبق	36

9	استخدام نسق بيانات ملكية فكرية غير قياسي أو غير متوافق أو غير مألوف	تنظيمية وتقنية	جمع بيانات الملكية الفكرية
8	بيانات ملكية فكرية ذات جودة ضعيفة		
8	بيانات ملكية فكرية غير مكتملة		
8	تقديم البيانات بشكل غير منتظم أو غير متسق		
8	وقف تقديم البيانات دون إشعار مسبق		
7	نقص الخبراء من المكاتب الشريكة لتقديم الدعم		
8	قلة موارد تكنولوجيا المعلومات في مكاتب الملكية الفكرية الشريكة		
5	غير ذلك		
25	لا ينطبق		
3	سياسات مختلفة لتسويق البيانات	قانونية وسياسية	
5	مخاوف قانونية متعلقة بحقوق الملكية وإعادة توزيع بيانات الملكية الفكرية		
2	مخاوف قانونية مرتبطة بتصحيح بيانات الملكية الفكرية		
2	مخاوف قانونية متعلقة بالاستضافة خارج الولاية القضائية لمكتب الملكية الفكرية الشريك.		
5	عدم توافق بيانات الملكية الفكرية المُجمّعة مع متطلبات حماية البيانات الشخصية المعمول بها		
2	يمكن مشاركة بيانات الملكية الفكرية بشرط استخدامها لأغراض مشروعة		
5	غير ذلك		
31	لا ينطبق		
3	رؤية المكتب أن بيانات الملكية الفكرية مصدر محتمل للإيرادات للمكتب الشريك، ولا يمكن مشاركتها مجاناً		
4	غير ذلك		
36	لا ينطبق		

الجدول 2: التحديات المبلغ عنها في إطار تقديم بيانات الملكية الفكرية وجمعها

الحلول المقترحة

33. أعرب المجيبون عن تأييدهم الكبير لعملية جمع أفضل الممارسات المتعلقة بتبادل بيانات الملكية الفكرية ومشاركتها (29 مجيباً). وقد كان إنشاء منصة عالمية تستخدم كمركز رئيسي لتبادل البيانات هو الحل الثاني الأكثر تأييداً (20 مجيباً)، يلي ذلك مباشرة إنشاء بوابة إلكترونية تتيح للمكاتب التواصل وتبادل خبراتها في مجال تبادل البيانات (19 مجيباً). كما أيد 14 مجيباً وضع معيار جديد للويبو يحدد الممارسات الموصى بها لتبادل بيانات الملكية الفكرية واستخدامها. وبما أن معايير الويبو تستند إلى أفضل الممارسات، فإن الحل الأكثر ذكراً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحل المتمثل بوضع معيار جديد للويبو. وترد النتائج في الشكل 4 أدناه.



الشكل 4: الحلول المقترحة من قبل المجيبين

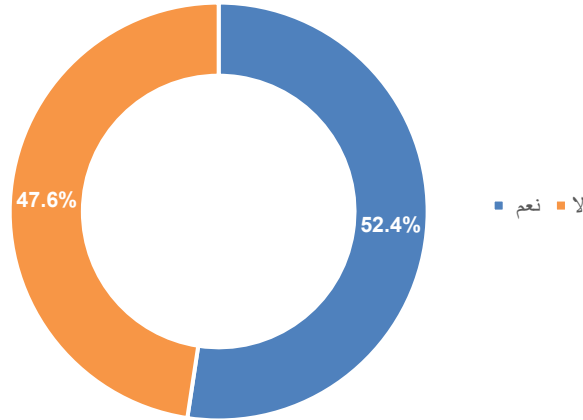
34. وفي إطار التوصيات التقنية المقترحة التي من المقرر إدراجها في معيار الويبو بشأن تبادل بيانات الملكية الفكرية، حظيت التوصيات المتعلقة بأنساق البيانات، بما في ذلك نسق "XML" ونسق "JSON" وسائر الأنساق الموحدة، بأكبر قدر من التأييد (14 مجيباً). وبلي ذلك التوصيات المتعلقة بوسائل وطرق تبادل البيانات، إذ أيد 13 مجيباً عملية إدراجها. كما أيد 11 مجيباً التوصيات المتعلقة بالتبادل المتواتر، في حين حظيت مجالات جودة البيانات وأمن البيانات وحماية الخصوصية بتأييد 10 مجيبين و9 مجيبين على التوالي.

35. وفي إطار التوصيات القانونية والسياسية المقترحة، حظي مبدأ المعاملة بالمثل بين المكاتب الشريكة بأكبر قدر من التأييد (11 مجيباً). وأيد 10 مجيبين التوصيات التي تطالب بتسجيل نطاق توزيع البيانات المتفق عليه، إلى جانب الصلاحيات المرتبطة بذلك، بشكل واضح في اتفاقات التبادل الرسمية. وقد أُشير إلى التوصيات المتعلقة بإعادة توزيع البيانات على أطراف ثالثة وإلى الموافقة على الاستخدام الداخلي للبيانات المتبادلة (9 مجيبين لكل منهما)، في حين أشار 8 مجيبين إلى الموافقة على الاستخدام الخارجي للبيانات. وأكد مجيب واحد أنه ينبغي للتوصيات أن تعزز أكبر قدر ممكن من الشفافية في بيانات البراءات، وأن تشير إلى الأحكام الحالية المعتمدة على مستوى مجموعة IP5 كنموذج محتمل.

36. وفي إطار التوصيات الإجرائية والتشغيلية المقترحة، حظيت نماذج أو أمثلة اتفاقات تبادل البيانات، مثل مذكرات التفاهم ومذكرات التعاون وشروط الاستخدام، بأكبر قدر من التأييد (10 مجيبين). كما أيد 9 مجيبين التوصيات المتعلقة بهياكل التكلفة، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي توفير البيانات مجاناً أم على أساس استرداد التكلفة الحدية. كما أشار 7 مجيبين إلى توجيهات بشأن عمليات التشاور من أجل التعاون في مجال تبادل البيانات، في حين أيد 6 مجيبين التوصيات المتعلقة بالمسائل الأخرى ذات الصلة بالمشاورة والمفاوضات. وقد قام مجيب واحد بإعادة التأكيد على أنه يجب لأي توجيهات إجرائية أن تسعى إلى تعزيز الشفافية في البيانات.

الإطار القانوني والتعاقد الذي يحكم تبادل البيانات

37. فيما يتعلق بما إذا كانت المكاتب خاضعة للقوانين الوطنية أو الإقليمية التي تنظم نقل بيانات الملكية الفكرية عبر الحدود، انقسمت الردود بشكل متساوٍ تقريباً: إذ أكد 22 مجيباً (52.4 في المائة) أن مثل هذه القوانين أو اللوائح تنطبق في حالتهم، في حين أفاد 20 مجيباً (47.6 في المائة) بعدم وجود مثل هذه المتطلبات. وقد برزت تشريعات حماية البيانات الشخصية باعتبارها الفئة الأكثر ذكراً بين المجيبين الذين يخضعون لأطر قانونية ذات صلة، إذ أشار العديد من المجيبين إلى صياغة قوانين على غرار أطر حماية البيانات الشائعة أو تطبيقها بشكل مباشر، أو إلى القوانين الوطنية المماثلة لحماية البيانات الشخصية. كما أشار العديد من المجيبين إلى التشريعات الخاصة بالملكية الفكرية، مثل لوائح البراءات والعلامات التجارية، أو الأطر الأوسع نطاقاً المتعلقة بحوكمة البيانات والأمن السيرياني. وأشار عدد قليل من المجيبين إلى قيود أكثر تحديداً، مثل القيود المفروضة على مشاركة البيانات مع أطراف ثالثة بموجب مذكرات تفاهم، أو اشتراط الحصول على موافقة وزارة الدفاع بشأن طلبات محددة للبراءات، مما يوضح أنه على الرغم من أن حماية البيانات الشخصية هي الدافع القانوني الرئيسي، فإن اللوائح الإضافية الخاصة بقطاعات معينة أو المتعلقة بالأمن تؤثر أيضاً على ممارسات نقل البيانات عبر الحدود. وترد النتائج في الجدول 5 أدناه.



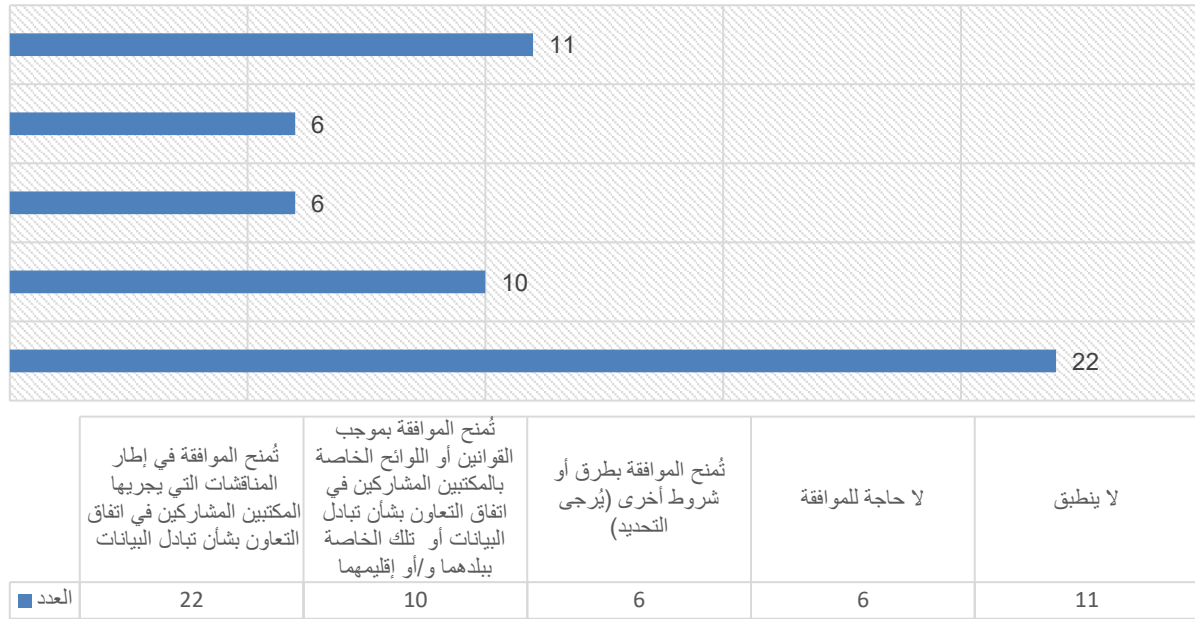
الشكل 5: القوانين الوطنية والإقليمية التي تنظم نقل بيانات الملكية الفكرية عبر الحدود

38. وفيما يتعلق بشرط وجود اتفاقات رسمية مكتوبة تنظم تبادل البيانات مع مكاتب الملكية الفكرية الأخرى، تمثل الرد الأكثر شيوعاً (25 مجيباً) في ضرورة إبرام عقد ثنائي أو مذكرة تفاهم أو مذكرة تعاون أو وضع شروط للاستخدام. وقد أشار عدد أقل من المجيبين إلى اتباع نهج أكثر مرونة؛ على سبيل المثال، ذكر 7 مجيبين أن الاتفاقات الرسمية موصى بها ولكنها ليست إلزامية، في حين ذكر 7 مجيبين آخرين أن المتطلبات تعتمد على الظروف المحددة لعملية التبادل، مثل ما إذا كانت البيانات تتضمن معلومات شخصية أو بيانات خاصة بالملكية الفكرية غير متاحة للجمهور. وطلب مجيبان فقط الحصول على ترخيص موحد للبيانات المفتوحة، بينما أفاد 5 مجيبين بأنهم يتبادلون البيانات المفتوحة دون أي اتفاقات رسمية على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، أشار 7 مجيبين إلى أن هذا السؤال لا ينطبق على حالتهم، إذ أن مكاتبهم لا تتبادل حالياً بيانات الملكية الفكرية. وأشارت التعليقات إلى أن الممارسات غالباً ما تتحدد وفقاً لنوع البيانات المعنية، إذ يرم بعض المجيبين مذكرات تفاهم قائمة على نماذج جاهزة خصيصاً للامتثال لقوانين حماية البيانات الشخصية، في حين يعتمد آخرون على تقديم البيانات عن طريق مواقع إلكترونية مفتوحة ومتاحة مجاناً بدلاً من الاتفاقات الرسمية.

39. أما فيما يتعلق بالاتفاقات الرسمية المتعلقة بتزويد أطراف ثالثة بالبيانات، فقد تباينت الممارسات بشكل أكبر. إذ أفاد 10 مجيبين بأنهم يشترطون إبرام اتفاقات رسمية مع أي طرف ثالث، في حين يشترط 6 مجيبين إبرام اتفاقات فقط في إطار الوصول إلى البيانات الضخمة أو عبر واجهات "API" وأشار 9 مجيبين إلى أن المتطلبات تعتمد على الشروط المحددة في اتفاقاتهم الثنائية الحالية بشأن تبادل البيانات. وأفاد مجيب واحد فقط بضرورة وجود اتفاق مخصص حصرياً للمستخدمين التجاريين، في حين أفاد 6 مجيبين بعدم وجود أي شرط لإبرام اتفاق على الإطلاق بسبب سياسات البيانات المفتوحة. وقد اختار 8 مجيبين خيار "غير ذلك"، مع الإشارة إلى ممارسات متنوعة مثل نماذج الوصول المتدرجة التي تجمع بين البيانات المفتوحة والوصول إلى الأرشيف مقابل رسوم، واتفاقات الاستخدام العادل للبيانات، أو حتى عدم وضع أي ترتيبات لمشاركة البيانات مع أطراف ثالثة مطلقاً. وبشكل عام، تشير هذه الردود إلى أنه في حين يطبق العديد من المجيبين قواعد متسقة ذات مراحل مشروطة فيما يتعلق بوصول الأطراف الثالثة إلى البيانات، مع التمييز غالباً بين الاستخدام التجاري وغير التجاري، أو بين الوصول إلى البيانات الضخمة أو الفردية، فإن مجموعة ملحوظة من المجيبين يواصلون العمل على تطوير سياساتهم المتعلقة بمشاركة البيانات مع الأطراف الثالثة أو إضفاء الطابع الرسمي عليها، لا سيما في ضوء التطور المستمر للوائح حماية البيانات الشخصية.

شروط تقديم بيانات الملكية الفكرية واستخدامها ونشرها.

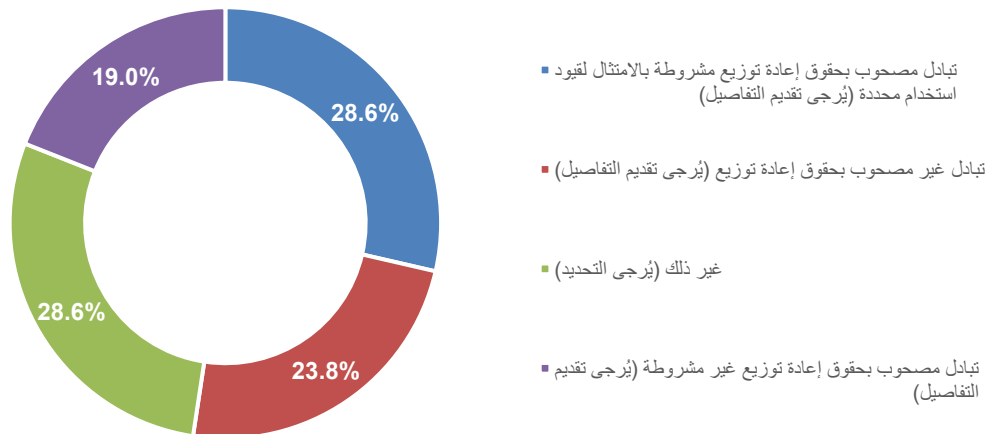
40. أشار المجيبون إلى عدة أساليب للموافقة على استخدام بيانات الملكية الفكرية المتبادلة ونشرها اللاحق. وقد كان التشاور المباشر بين المجيبين المعنيين هو النهج الأكثر اتباعاً (22 مجيباً). كما اعتمد 10 مجيبين على التشريعات الوطنية أو الإقليمية المعمول بها، في حين أشار 6 مجيبين إلى عدم اشتراط وجود أي موافقة. وأفاد 6 مجيبين آخرين باتباع أساليب أخرى، بما في ذلك الامتثال لأحكام المعاهدات الإقليمية أو الدولية. وترد النتائج في الشكل 6 أدناه.



الشكل 6: طرق الموافقة على استخدام بيانات الملكية الفكرية المتبادلة ونشرها على نطاق أوسع

41. كان الاتفاق الثنائي هو النهج السائد في مجال المعاملة بالمثل (25 مجيباً). وسمح 11 مجيباً بمشاركة البيانات من جانب واحد دون اشتراط المعاملة بالمثل، في حين أشار 7 مجيبين إلى أنهم يتبادلون البيانات دون الحاجة إلى إجراء مطابقة دقيقة من نوع (واحد لواحد). وأشار 3 مجيبين فقط إلى أنهم يشترطون أن تتطابق فئات البيانات المتبادلة بين الطرفين تطابقاً تاماً.

42. أما الآراء بشأن إعادة التوزيع، فقد كانت أكثر تبايناً. إذ أيد 12 مجيباً (28.6 في المائة) إعادة التوزيع بشرط فرض قيود محددة على الاستخدام، في حين اختار 12 مجيباً (28.6 في المائة) خيار "غير ذلك"، مع الإشارة في أغلب الأحيان إلى أن الموافقة تُحدد على أساس كل حالة على حدة. ولم يؤيد 10 مجيبين (23.8 في المائة) حقوق إعادة التوزيع، في حين يسمح 8 مجيبين (19.0 في المائة) بإعادة التوزيع دون قيود. وأشار العديد من المجيبين إلى أن السياسة المعمول بها تعتمد على ما إذا كانت البيانات مفتوحة أو منشورة، على النقيض من كونها شخصية أو غير منشورة. وترد النتائج في الشكل 7 أدناه.



الشكل 7: الشروط المطبقة على إعادة توزيع بيانات الملكية الفكرية المتبادلة

43. وأيدت أغلبية واضحة بلغت 27 مجيباً (64.3 في المائة) توفير بيانات الملكية الفكرية مجاناً. وأعرب 10 مجيبين (23.8 في المائة) عن عدم يقينهم، مع الإشارة إلى المراجعات الجارية للسياسات أو إلى الفروق بين وصول المكاتب الشريكة والوصول من قبل الكيانات التجارية. وأيد 4 مجيبين (9.5 في المائة) تقديم الخدمة بالتكلفة الحدية، والتي تقتصر عموماً على نفقات الشحن أو نفقات

وسائل الإعلام. ولم يؤيد سوى مجيب واحد (2.4 في المائة) تقديم الخدمة مجاناً أو بتكلفة حدية، مشيراً إلى متطلبات استرداد التكاليف المعمول بها.

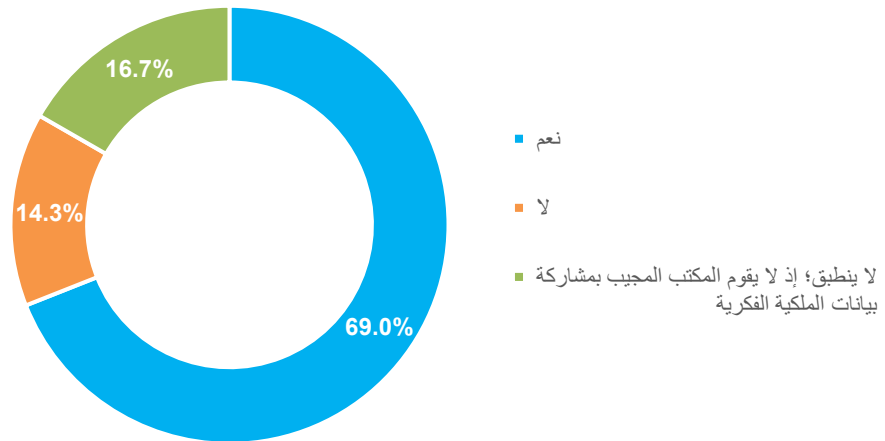
44. وسمح معظم المجيبين بالاستخدام الداخلي واسع النطاق للبيانات المتبادلة. كما سمح 24 مجيباً (57.1 في المائة) بالاستخدام الداخلي دون قيود، في حين قصر 8 مجيبين (19.0 في المائة) الاستخدام على تطبيقات محددة. وأشار 9 مجيبين (21.4 في المائة) إلى أن السؤال لا ينطبق عليهم، بينما لم يسمح مجيب واحد (2.4 في المائة) بأي استخدام داخلي. وقد كانت أغراض الفحص والبحث من أكثر المجالات التي تحظى بالموافقة بين المجيبين الذين يطبقون قيوداً (7 مجيبين)، يلي ذلك البحث والتطوير والنشر عبر الإنترنت (4 مجيبين لكل منهما).

45. ولم يُسمح بإعادة التوزيع من قبل أطراف ثالثة عمومًا إلا في ظل شروط محددة. إذ وافق 20 مجيباً على إعادة التوزيع ضمن شروط، ووافق 9 مجيبين على إعادة التوزيع دون قيود، وحظرها 3 مجيبين، وأشار مجيب واحد إلى أن السؤال لا ينطبق على حالته. وكان الشرط الأكثر شيوعاً، الذي أشار إليه 15 مجيباً، هو أن يتم توثيق نطاق أنشطة الأطراف الثالثة المؤهلة ونطاق تطبيق البيانات في اتفاق رسمي أو تفويض مكتوب. وأشار 6 مجيبين إلى الأذونات القائمة على مبدأ المعاملة بالمثل، في حين أشار 5 مجيبين إلى الامتثال لمتطلبات حماية البيانات، وأشار 5 آخرين إلى القوانين الأخرى السارية. وأشار عدد أقل من المجيبين إلى متطلبات الغرض المشروع (4 مجيبين)، أو الإخطار المسبق (3 مجيبين)، أو دفع الرسوم (مجيب واحد). كما يشترط بعض المجيبين أن تقتصر إعادة التوزيع على البيانات المنشورة أو أن تنطوي على قيمة مضافة جوهرية، بدلاً من توزيع البيانات "كما هي".

46. وقد تضمنت الأسباب، التي أوردتها عدد قليل من المجيبين الذين يحظرون إعادة التوزيع على أطراف ثالثة، مخاطر متعلقة بإساءة الاستخدام أو ظهور منتجات مشتقة غير مرخصة (مجيبان اثنان)، وصعوبة الحفاظ على جودة البيانات بعد إعادة توزيعها (مجيبان اثنان)، والتحديات التي تواجه تتبع البيانات المعاد توزيعها وتحديثها (مجيب واحد)، والتعارض مع التشريعات الوطنية (مجيب واحد). وبشكل عام، تُظهر النتائج تأييداً واسعاً للترتيبات الثنائية المرنة، وتوفير البيانات المتبادلة مجاناً واستخدامها داخلياً، في حين أن إعادة توزيعها على أطراف ثالثة يخضع في الغالب لشروط رسمية وضمانات قانونية.

جودة البيانات وتصحيح الأخطاء

47. يمتلك معظم المجيبين آليات خاصة بهم للتحقق من جودة بيانات الملكية الفكرية قبل مشاركتها. إذ أكد 29 مجيباً (69.0 في المائة) أنهم طبقوا هذه الآليات، في حين أفاد 6 مجيبين (14.3 في المائة) بأنهم لم يطبقوها. وأشار 7 مجيبين (16.7 في المائة) إلى أن السؤال لا ينطبق عليهم لأنهم لا يشاركون بيانات الملكية الفكرية. وترد النتائج في الشكل 8 أدناه.



الشكل 8: استخدام آليات التحقق من جودة البيانات قبل مشاركة بيانات الملكية الفكرية

48. وجاءت المراجعة اليدوية في مقدمة طرق ضمان الجودة المبلغ عنها، إذ استخدمها 20 مجيباً، يلي ذلك مباشرةً العمليات الآلية للتحقق من الصحة، التي استخدمها 19 مجيباً. وشملت هذه الضوابط الآلية أدوات التحقق من الصحة، والأنظمة الداخلية المرتبطة بقواعد البيانات، والتحقق من صحة مخطط XML، وفحوصات القواعد التشغيلية التي تُطبق قبل النشر أو التبادل. ويتولى 16 مجيباً تطبيق آليات تسمح بتلقي تعقيبات المستخدمين، بينما يقوم 10 مجيبين بتنفيذ عمليات تدقيق منتظمة. وأفاد 5 مجيبين باستخدام أساليب أخرى، منها ضوابط مدمجة في إجراءات الفحص، والتحقق من أسماء الشركات والأفراد بمقارنتها بالسجلات الوطنية، والالتزام بالإرشادات الرسمية المتعلقة بجودة المعلومات.

49. وأبدت الغالبية العظمى من المجيبين، البالغ عددهم 33 مجيباً، استعدادها للسماح للمكاتب الشريكة بتطبيق آليات ضمان الجودة الخاصة بها لتحديد الأخطاء والإبلاغ عنها لتصحيحها من المصدر، ولم يؤيد هذا النهج سوى مجيبين اثنين فقط. وتباينت الآراء تبايناً كبيراً بشأن ما إذا كان ينبغي السماح للمكاتب الشريكة بتصحيح الأخطاء مباشرة قبل الاستخدام الداخلي للبيانات أو نشرها أو مشاركتها اللاحقة. وكان الرأي الأكثر شيوعاً، الذي أشار إليه 19 مجيباً، هو أنه لا ينبغي السماح بتصحيح المباشرة، بل يجب بدلاً من ذلك إبلاغ المكتب المصدر بالأخطاء، ليقوم هو بإصدار البيانات المصححة. ويسمح 7 مجيبين بإجراء تصحيحات دون أي قيود، كما يسمح 6 مجيبين بإجراء تصحيحات فقط في حالات الأخطاء التي يتم تحديدها مسبقاً، بينما اشترط 3 مجيبين الحصول على موافقة خطية مسبقة لكل تصحيح.

50. وكانت أخطاء التنسيق، مثل الأخطاء في تنسيقات التواريخ أو التباعد بين الأحرف، هي الفئة الأكثر قبولاً بين المكاتب التي تسمح بإجراء تصحيحات معينة (6 مجيبين). وتلا ذلك مشكلات تتعلق بالتوحيد القياسي، مثل رموز البلدان أو التصنيف، والتي أشار إليها 5 مجيبين؛ ومشكلات تتعلق بترميز الأحرف (4 مجيبين)؛ والأخطاء المطبعية الواضحة (3 مجيبين). كما تباينت المدد الزمنية اللازمة لتصحيح الأخطاء تبايناً كبيراً، وكثيراً ما كانت تعتمد على طبيعة الخطأ ومدى تعقيده. وتراوحت المدد الزمنية المذكورة بين شهرين وثلاثة أشهر، وصولاً إلى فترات غير محددة أو تختلف حسب كل حالة على حدة، وأشار العديد من المجيبين إلى أن إجراءات التصحيح الرسمية لا تزال قيد التطوير أو في مرحلة التجربة.

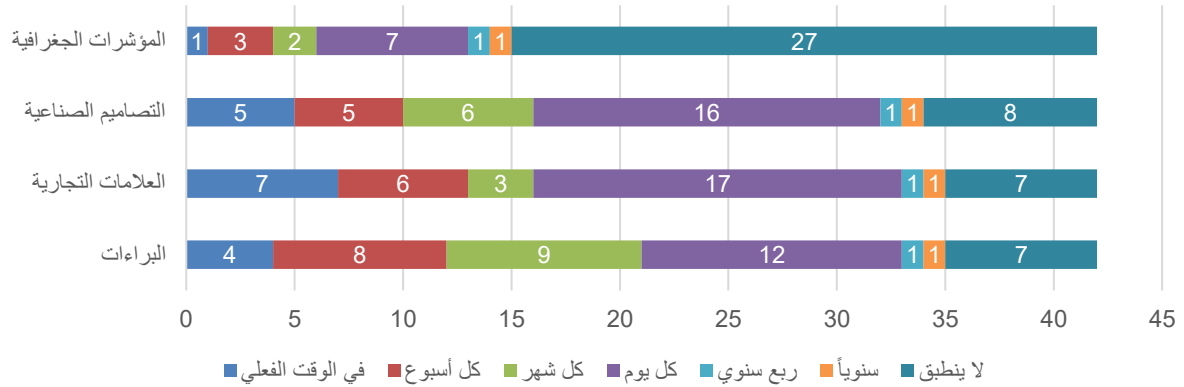
51. وعند سؤالهم عما إذا كان يمكن للمكتب إجراء التصحيحات مباشرة أم أن ذلك يتطلب مشاركة مودع الطلب، أفاد 12 مجيباً بأنهم قادرون على إجراء التصحيحات مباشرة، لا سيما فيما يتعلق بالأخطاء الفنية أو اللغوية أو المتعلقة بالتنسيق، في حين أشار 7 مجيبين إلى أن الأمر يتطلب الحصول على إذن من مودع الطلب أو صاحب حق الملكية الفكرية، لا سيما عندما تؤثر التصحيحات على المحتوى القانوني الموضوعي أو الحقوق.

52. وتباينت طرق تتبع التصحيحات وإدارتها تبايناً كبيراً بين المجيبين، إذ تضمنت أنظمة رسمية لتتبع المشكلات وإجراءات إدارية من منظمة ذات جداول زمنية محددة للنشر، فضلاً عن التتبع اليدوي من قبل الخبراء الداخليين، أو الاعتماد على الإخطارات الواردة من المنظمات الشريكة لبدء عمليات المراجعة والتصحيح.

53. وفيما يتعلق بما إذا كانت المكاتب تطبق آليات ضمان الجودة بشكل خاص على البيانات التي يتم جمعها من مكاتب أخرى، انقسمت الردود بالتساوي: إذ أكد 12 مجيباً (28.6 في المائة) تطبيقهم لآليات من هذا القبيل، والتي تشمل عادةً التحقق الآلي من الصحة، وفحوصات مخطط "XML"، وكشف التكرار، وفحوصات الاتساق، في حين أفاد 15 مجيباً (35.7 في المائة) بعدم تطبيقهم لأي آليات من هذا القبيل، وأشار 15 مجيباً آخر (35.7 في المائة) إلى أن هذا الأمر لا ينطبق عليهم، إذ إنهم لا يجمعون بيانات الملكية الفكرية من المكاتب الأخرى.

وتيرة التحديثات

54. تباينت وتيرة التحديثات باختلاف مجالات الملكية الفكرية. فبالنسبة لبيانات البراءات، كانت التحديثات الشهرية هي الأكثر شيوعاً، إذ أشار إليها 9 مجيبين، يلي ذلك التحديثات الأسبوعية التي أشار إليها 8 مجيبين؛ ولم يؤيد التحديثات في الوقت الفعلي سوى 4 مجيبين فقط. وأظهرت بيانات العلامات التجارية والتصميمات الصناعية أنماطاً مشابهة، إذ حظيت التحديثات اليومية بأكثر عدد من التأييد (17 مجيباً و16 مجيباً على التوالي) يلي ذلك التحديثات في الوقت الفعلي. وسجلت بيانات المؤشرات الجغرافية أقل قدرة على التحديث المتكرر: إذ أفاد 7 مجيبين فقط بتلقي تحديثات يومية، في حين أشار 27 مجيباً إلى أن السؤال لا ينطبق عليهم، مما يعكس النطاق المحدود لإدارة بيانات المؤشرات الجغرافية. وعلى مستوى جميع مجالات الملكية الفكرية، نادراً ما تم اختيار التحديثات الفصلية والسنوية، مما يشير إلى أن المجيبين يفضلون عمومًا دورات تحديث أكثر تواتراً عند تبادل بيانات الملكية الفكرية. وأشار العديد من المجيبين إلى أن تواتر التحديث قد يختلف باختلاف نوع البيانات، وفي بعض الحالات، باختلاف المكتب الشريك المعني. وترد النتائج في الشكل 9 أدناه.



الشكل 9: وتيرة تحديثات بيانات الملكية الفكرية بحسب مجال الملكية الفكرية

اقترح لوضع معيار جديد للويو بشأن تبادل بيانات الملكية الفكرية واستخدامها 55. أيد 14 مجيباً وضع معيار مخصص للويو، وقدم المجيبون ملاحظاتهم المفصلة بشأن محتواه التقني والقانوني والإجرائي المحتمل. وعلى هذا الأساس، أعدت فرقة العمل المعنية بتبادل بيانات الملكية الفكرية مشروع معيار للويو بشأن تبادل بيانات الملكية الفكرية، يتناول عدة أمور من بينها أنساق البيانات وطرق التبادل ومبدأ المعاملة بالمثل والتوجيهات الإجرائية. ويرد مشروع المعيار في الوثيقة CWS/14/13 للنظر فيه من قبل لجنة المعايير، وحيثما أمكن، اعتماده.

الخطوات المقبلة المقترحة

56. في ضوء نتائج الدراسة الاستقصائية، وبالإضافة إلى وضع معيار جديد للويو بشأن تبادل بيانات الملكية الفكرية واستخدامها، تقترح الأمانة أن تنظر لجنة المعايير في الخطوات التالية لدعم تبادل بيانات الملكية الفكرية بين المكاتب بطريقة أكثر اتساقاً وكفاءة واستدامة.

تبادل الخبرات في مجال تبادل بيانات الملكية الفكرية وإنشاء منصة للتواصل

57. حظي جمع وتبادل أفضل الممارسات بأكبر قدر من الدعم بين المجيبين (29 مجيباً). كما حظي إنشاء بوابة إلكترونية لتسهيل التواصل وتبادل الخبرات بتأييد واسع النطاق (19 مجيباً). وبناءً على ذلك، يُقترح أن تتولى فرقة العمل المعنية بتبادل بيانات الملكية الفكرية تجميع قاعدة بيانات للممارسات الحالية، بالاعتماد على ردود الدراسة الاستقصائية، واستكشاف إمكانية إنشاء منصة تواصل مخصصة تتيح للمكاتب تبادل تجاربها ومقارباتها العملية والتحديات التي تواجهها بشكل مستمر. ومن شأن هذه المبادرات مجتمعة أن تشكل مرجعاً عملياً ومورداً تعاونياً للمكاتب التي تسعى إلى إنشاء ترتيبات لتبادل البيانات أو تحسينها.

منصة عالمية لتبادل بيانات الملكية الفكرية

58. أشار 20 مجيباً إلى ضرورة إنشاء منصة مركزية مخصصة لتبادل بيانات الملكية الفكرية كحل عاجل. ولذلك، يُقترح أن تتولى فرقة العمل المعنية بتبادل بيانات الملكية الفكرية إجراء تقييم إضافي لنتائج الدراسة الاستقصائية، ودراسة الآثار الوظيفية والتقنية والإدارية والقانونية والمرتبطة بالموارد المترتبة على هذه البنية التحتية، والتشاور مع المكاتب المعنية، حسب الاقتضاء، وتقديم توصيات إلى لجنة المعايير بشأن جدوى إنشاء منصة عالمية لتبادل بيانات الملكية الفكرية ونطاقها المحتمل.

59. إن لجنة المعايير مدعوة إلى:

(أ) الإحاطة علماً بمحتوى هذه الوثيقة؛

(ب) والنظر في نتائج الدراسة
الاستقصائية الواردة في الفقرات من 8 إلى 54
والموافقة على نشرها في الجزء 7 من دليل الويو؛

(ج) والإحاطة علماً بالخطوات المقترحة
التالية الواردة في الفقرات من 56 إلى 58 أعلاه، ودعوة
فرقة العمل المعنية بتبادل بيانات الملكية الفكرية إلى
إدراج الأنشطة المقترحة في خطة عملها.

[نهاية الوثيقة]